بعثة لبنان الدائمة
لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا

كلمة وفد لبنان أمام المؤتمر العام التاسع والستّين
للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة
فيينّا في 2025/09/17
(Lebanon Statement - IAEA GC 69 - General Debate)

السيد الرئيس،

أودّ بداية تهنئتكم على انتخابكم رئيساً للدورة، معبّراً عن ثقة وفد بلادي في إدارتكم المقتدرة لأعمالها، ومتمنياً لكم كل التوفيق. والشكر موصول أمانة الوكالة على جهودها التنظيمية.

يهمّ وفد بلادي أن يضع هذا المحفل الموقّر في صورة عدد من الخطوات الإيجابية التي حقّقها لبنان في الميدان النووي، منذ المؤتمر العام الأخير.

على المستوى التشريعي، تسرّني الإشارة إلى محطّة هامة تتمثّل في إبرام لبنان الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (Joint Convention)، وإيداع الوكالة وثائق الإبرام الخاصة بها في حزيران 2025. توازياً، تواصل الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية، بالتعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين والإدارات المعنية، المشاورات الآيلة إلى توقيع البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات. وهنا نود أن نشكر الإدارة الوطنية للأمن النووي في وزارة الخارجية الأميركية على التعاون البناء مع الهيئة في إطار تعزيز قدرات الكوادر المعنية لديها بمجال تطبيق الضمانات.

أما على مستوى التنفيذي، فيعبّر وفد لبنان عن تقديره للوكالة لإرسال فريق خبراء من إدارات الضمانات والأمن النووي والطوارئ الإشعاعية لتقييم أمن وأمان المخزن المؤقت للنفايات المشعة لدى الهيئة إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان في تشرين الأول 2024، وإبدائها الاستعداد لتعزيز أمن وأمان المخزن المذكور والمساعدة في وضع خطط الطوارئ الإشعاعية الملائمة له. ولا يفوته أن يشكر قسم التعاون التقني لآسيا والمحيط الهادئ على التعاون المثمر في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التطبيقات النووية، ولا سيما في ميدان الصحة العامة، والأمان الإشعاعي. بالأخصّ، نثمن عالياً ما تقوم به الوكالة من جهود مع وزارة الصحة العامة ضمن إطار مبادرة إشعاع الأمل (Rays of Hope).

من جهة ثانية، نشير إلى الانتهاء من تحضير إطار البرنامج الوطني (CPF) للأعوام 2026 – 2030، تمهيداً لتوقيعه واعتماده في الدورات البرنامجية القادمة للتعاون التقني، وهو يتمحور حول التعاون بين القطاعين الخاص والعام، والشراكة مع الأكاديميا، لتعزيز كفاءة برامج التعاون التقني بأعلى درجات الأمن والأمان والشفافية.

كما يعبّر الوفد عن امتنانه لمركز الحادثات والطوارئ في الوكالة (IEC)، وقسم التعاون التقني، على الجهود المبذولة لوضع مشروع إقليمي لمساندة تنفيذ خارطة الطريق العربية المتعلقة بالطوارئ الإشعاعية والنووية بالتعاون بين الوكالة وجامعة الدول العربية. هذا ويعوّل على استكمال الخطوات العملية اللازمة لترسيخ هذا التعاون وتطويره ليشمل تعزيز الأمن النووي في الدول العربية، من خلال تنفيذ مشاريع ذات اهتمام مشترك ضمن إطار تنفيذ الخطط الشاملة لاستدامة الأمن النووي.

في السياق عينه، لا بد من تقديم الشكر إلى الوكالة على دعمها ومتابعتها لمشاريع التعاون التقني الإقليمي للدول العربية في آسيا (ARASIA) في مجالات التدريب وبناء القدرات في العلوم والتقنيات النووية، والتي يترأسها لبنان منذ عام 2012. يثمّن لبنان عالياً إنجازات هذه المجموعة في تعزيز كفاءة برامجها وتطويرها، ويؤكّد دعمه لهذا الإطار من التعاون الإقليمي، مع الدعوة إلى تنمية قدراته وزيادة برامج التقديم ورعايته.

السيد الرئيس،

إنّ شعار الوكالة، "الذرة من أجل السلام والتنمية"، يعكس قناعتنا المشتركة بأهمية تسخير الطاقة النووية لرفاه وسلام شعوب العالم كافة، على قدم المساواة. ومن هذا المنطلق بالذات، شارك لبنان مع دول أخرى في مشروع القرار المطروح أمام الدورة حول تمديد برنامج التعاون الفني المقدّم لدولة فلسطين ليشمل قطاع غزّة، وهو يدعو الدول كافة لدعمه. ففي ظلّ المأساة الإنسانية المستمرّة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنتين، نتيجة لجرائم الحرب المتواصلة التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، نرى أنّ للوكالة دوراً أساسياً لتلعبه، ينبع من صلب ولايتها. فتوفير الدعم الفني للقطاع الصحي في قطاع غزة، بما فيه لمرضى السرطان، بات حاجة أكثر من ملحّة، ولا سيّما في ضوء التدمير الشامل والمنهجي الذي ارتكبته إسرائيل ولا تزال بحقّ المستشفيات والبنى التحتية الطبية والصحية في القطاع، وسط عجزٍ وصمتٍ مدوّيين للقوى الفاعلة في المجتمع الدولي. وإذا كانت إدانة ورفض الإبادة والتجويع المنهجي ودعوات التطهير العرقي في فلسطين واجباً إنسانياً وأخلاقياً وقانونياً أشمل، فإنّ الوكالة مدعوّة من جهتها لأداء موجبات ولايتها تجاه دولة فلسطين بكافة الإمكانات المتاحة.

اتّصالاً بمنطقة الشرق الأوسط، لا يسعنا إغفال الإشارة إلى المخاطر المحدقة بالأمن والسلم الإقليميين والدوليين الناجمة عن بقاء طرف وحيد في المنطقة، أي إسرائيل، خارج معاهدة عدم الانتشار، والأخطر أنّه الطرف الوحيد الذي يمتلك قدرات نووية خارج أي إطار رقابي دولي. نكّرر مطالبتنا المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة كطرف غير نووي، وإخضاع كافة مرافقها وأنشطتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة.

شكراً السيد الرئيس.